E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2007/IG.2/4
13 March 2007
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة
الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة الخامسة
بيروت، ٢٤-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على أجندة الدوحة للتنمية

موجز

تتضمن هذه الورقة عرضاً للتطورات التي شهدتها مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأهم نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة منذ المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة بقطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وحتى ما بعد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ بالصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وذلك بحسب ما تم إقراره في أجندة الدوحة للتنمية منذ إطلاقها في عام ٢٠٠١، مروراً بالمراحل المختلفة للتفاوض. كما تلقي الورقة الضوء على بعض المخاطر والتحديات التي قد تواجه الدول العربية خلال المرحلة المقبلة مع التوقف عند عدد من التوصيات الخاصة بالتحرك العربي المرجو والتي يمكن أن تؤدي إلى تعميق المشاركة والتفاعل العربيين مع المفاوضات.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

الفصل

أولاً- المرحلة الأولى: من مؤتمر الدوحة إلى مؤتمر كانكون ٤

ألف- أهم ملامح المرحلة ٤
باء- أهم نتائج المرحلة ٤

ثانياً- المرحلة الثانية: من إعلان كانكون إلى حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ ..... ٧

ألف- أهم ملامح المرحلة ٧
باء- أهم نتائج المرحلة ٨

ثالثاً- المرحلة الثالثة: من حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى مؤتمر هونغ كونغ ١٠

ألف- أهم ملامح المرحلة ١٠
باء- أهم نتائج المرحلة ١٠

رابعاً- المرحلة الرابعة: ما بعد مؤتمر هونغ كونغ وكيفية التحرك العربي ١٥

ألف- الإنجازات التي تحققت من الجولة حتى تاريخه ١٥
باء- تطور المفاوضات بعد مؤتمر هونغ كونغ ١٦
جيم- التوصيات الخاصة بخطة التحرك العربي في المرحلة المقبلة ١٨
دال- السيناريوهات المتوقعة للمرحلة المقبلة ٢١
هاء- بعض المخاطر المتوقعة ٢١
واو- التحديات التي قد تواجه الدول العربية خلال المرحلة المقبلة ٢١

قائمة الجداول

١- تأثير المعادلات المختلفة على متوسط التعريفة في بعض الدول العربية ٢٢

٢- أثر مقترحات النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية على متوسط تعريفات بعض الدول العربية ٢٣

مقدمة

تتضمن هذه الورقة عرضاً للتطورات التي شهدتها مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأهم نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة منذ مؤتمر الدوحة وحتى ما بعد مؤتمر هونغ كونغ، وذلك بحسب ما تم إقراره في أجندة الدوحة للتنمية منذ إطلاقها في عام ٢٠٠١، مروراً بالمراحل المختلفة للتفاوض. كما تتناول الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة وما يمكن للدول العربية أن تقوم به خلال الفترة المقبلة. ويشمل هذا العرض أربعة مراحل:

١- المرحلة الأولى ما بين المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر (٩-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) والمؤتمر الوزاري الخامس في كانكون، المكسيك (١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، وهي المرحلة التي شهدت البدء الفعلي للتفاوض حول موضوعات أجندة الدوحة للتنمية، انتهاء بالتعثر في المفاوضات خلال مؤتمر كانكون.

٢- المرحلة الثانية ما بعد مؤتمر كانكون وحتى صدور حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ بموجب قرار اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في مطلع شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، التي كانت بمثابة إطار عمل لاستكمال المفاوضات وإعادتها إلى مسارها الطبيعي.

٣- المرحلة الثالثة منذ صدور حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ وحتى المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ، الصين (١٣-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

٤- المرحلة الرابعة ما بعد مؤتمر هونغ كونغ وصولاً إلى تجميد المفاوضات، والسيناريوهات المختلفة التي من المحتمل أن تواجه العملية التفاوضية وكيفية تحرك الدول العربية في المرحلة القادمة، بالإضافة إلى التوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى تعميق المشاركة والتفاعل مع المفاوضات الحالية.

أولاً- المرحلة الأولى: من مؤتمر الدوحة إلى مؤتمر كانكون (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)

ألف- أهم ملامح المرحلة

١- إطلاق جولة الدوحة للتنمية، وإقرار أجندة الدوحة للتنمية متضمنة الآجال الزمنية لإنهاء الجولة في عام ٢٠٠٥، وتشكيل اللجان ومجموعات العمل التفاوضية.

٢- إدراج موضوعات سنغافورة (الاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة) في أجندة التفاوض، وكذلك موضوعات التجارة والبيئة.

٣- إنشاء مجموعة العشرين التي ضمت أكبر الدول النامية المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية بقيادة كل من الهند والبرازيل، والتي لعبت دوراً محورياً في مفاوضات الزراعة كأقوى تكتل للدول النامية أمام الدول المتقدمة.

٤- إخفاق المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون في التوصل إلى وضع نماذج تفاوضية حول موضوعات أجندة الدوحة للتنمية.

باء- أهم نتائج المرحلة

١- المفاوضات حول التجارة في السلع الزراعية

تمحورت أهم النقاط الخلافية خلال هذه المرحلة حول النقاط التالية:

(أ) تفسير مستوى الطموح المرجو لموضوعات التفاوض (النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، والدعم التصديري)؛

(ب) درجة التفاصيل الفنية المتضمنة في المقترحات المقدمة، حيث قدم بعض الأعضاء مقترحات تفصيلية حول عدد من الموضوعات، في حين رفض أعضاء آخرون تلك المقترحات دون تقديم مقترحات تفصيلية تتضمن مواقفهم؛

(ج) كيفية تحديد احتياجات الدول النامية من المعاملة الخاصة والتفضيلية، وإن كان هناك شبه اتفاق حول إعفاء الدول الأقل نمواً من التزامات التخفيض؛

(د) مفهوم التفرقة بين الدول النامية في ما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي يمكن أن تحصل عليها كل دولة، ومدى إمكانية تحديد معايير لتلك المعاملة، وكيفية تطبيق مفهوم الاهتمامات غير التجارية في مجال الزراعة؛

(هـ) الربط بين مفاوضات الزراعة والتقدم في موضوعات التفاوض الأخرى.

وشهدت هذه المرحلة حصول اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين كانا على خلاف في مواقفهما، على إصدار ورقة مشتركة حول مفاوضات الزراعة لتكون مؤشراً على الالتزام السياسي للدول المتقدمة بإنهاء المفاوضات. ولاقت هذه الورقة انتقادات حادة من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وأصرت كل مجموعة تفاوضية على موقفها دون قبول أية تنازلات.

وفي ظل تلك الاختلافات وبعد أقل من شهر على صدور هذه الورقة، عقد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية.

٢- المفاوضات حول السلع غير الزراعية

ركزت المقترحات على تناول العوائق التعريفية وغير التعريفية. إلا أنه لوحظ خلال هذه المرحلة عدم وضوح الصورة وتداخل عدد من عناصر التفاوض، وهو أمر طبيعي نظراً إلى أن الهدف من المفاوضات كان وما زال الوصول إلى النماذج التفاوضية التي سيتم على أساسها إجراء التخفيضات التعريفية. وتمثلت أهم الموضوعات الخلافية قبل وخلال كانكون في ما يلي:

(أ) اقتراح تطبيق بعض المناهج التكميلية (بالإضافة إلى المعادلة) مثل المبادرات القطاعية (إزالة التعريفات على قطاعات محددة)، ومنهجية العرض والطلب (تتقدم دولة بطلب إلى دولة أخرى لإجراء تخفيضات تعريفية على منتج ما، فتقدم الدول الثانية عرضها)؛

(ب) اقتراح دول عدة أن يكون أساس التخفيض هو التعريفات المربوطة، في مقابل اقتراح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن يكون أساس التخفيض هو التعريفة المطبقة؛

(ج) اقتراح أن تكون سنة الأساس هي السنة التي تتوافر فيها بيانات أغلبية الدول الأعضاء، في مقابل اقتراح عام ٢٠٠٠ أو سنة انتهاء جولة أوروغواي كسنة أساس؛

(د) اقتراح بعض الدول استخدام النظام المنسق HS96 في مقابل اقتراح دول أخرى استخدام النظام HS2002؛

(هـ) اقتراح خمس سنوات كفترة تنفيذ لكافة الدول، في مقابل اقتراح الدول النامية أن تكون فترة الخمس سنوات للدول المتقدمة وفترات أطول للدول النامية (٧-١٠ سنوات)؛

(و) عدم التوصل إلى اتفاق بشأن إيجاد آلية للتعامل مع مشكلة تآكل الهوامش التفضيلية؛

(ز) مطالبة الدول حديثة الانضمام بمنحها بعض المرونة مثل فترات تنفيذ أطول؛

(ح) اقتراح أن تلغي الدول المتقدمة التعريفات والحصص الكمية على صادرات الدول الأقل نمواً، إلا أنه لم يتم الاتفاق على كيفية تطبيق هذا المقترح؛

(ط) الاتفاق على أهمية تناول العوائق غير التعريفية بشكل متواز مع العوائق التعريفية؛

(ي) عدم الاتفاق على تعريف واضح لمفهوم السلع البيئية.

٣- المفاوضات حول موضوعات سنغافورة

تشمل موضوعات سنغافورة ملفات الاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. وهي الموضوعات التي رغبت الدول المتقدمة في مناقشتها وتناولها في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك بغرض التفاوض حولها فيما بعد.

وقد كان لموضوعات سنغافورة دور بارز في إفشال المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون، حيث صدر مشروع القرار الوزاري حينئذ متضمناً البدء في التفاوض حول تلك الموضوعات بعد انتهاء المؤتمر، على الرغم من عدم التوصل إلى النماذج التفاوضية حولها، وهو الأمر الذي أثار حفيظة كافة الدول النامية والأقل نمواً، التي رفضت الصياغات المتعلقة بتلك الموضوعات وأعلنت عن رفضها القاطع للتفاوض حول تلك الموضوعات إلا بعد التوصل إلى النماذج التفاوضية تمسكاً بما اتفق عليه في الدوحة.

٤- المفاوضات حول التجارة في الخدمات

قدمت الدول طلبات إلى باقي الدول الأعضاء لتحرير قطاعات الخدمات لديها، إلا أن المفاوضات لم تشهد تقدماً حقيقياً خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى عدم الاتفاق حول بقية الموضوعات، وهي الدعم، وآلية الوقاية، واللوائح المحلية، والمشتريات الحكومية.

٥- المفاوضات حول قواعد منظمة التجارة العالمية

نص الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة في عام ٢٠٠١ على البدء في التفاوض حول اتفاق مكافحة الإغراق واتفاق الدعم والإجراءات التعويضية، وكذلك الأحكام المنظمة لاتفاقات التجارة الإقليمية، بغرض تحسينها وتوضيحها مع الحفاظ في الوقت نفسه على الأدوات التي تتيحها في مجال المعالجات التجارية.

وبالرغم من التعثر الذي شهدته معظم الملفات التفاوضية الأخرى، إلا أن المفاوضات حول القواعد لم تشهد مثل هذا التعثر. وقد اتسمت المرحلة بكثافة عدد المقترحات التي قدمت، وكذلك بكثرة جلسات المناقشة، وبصفة خاصة حول موضوعات مكافحة الإغراق.

٦- المفاوضات حول تحسين وتوضيح أحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات

تم الاتفاق على بدء جولة من المفاوضات تستهدف تحسين وتوضيح أحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات، على أن تتم المفاوضات في نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٣.

ولم تشهد المفاوضات أية خلافات جوهرية، حيث كان هناك اتفاق ضمني على الاستمرار في التفاوض حول هذا الموضوع.

٧- المفاوضات حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

من نتائج مؤتمر الدوحة ٢٠٠١ إعلان بشأن اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة[١]، وهو إعلان مستقل جاء ضمن مجموعة الإعلانات والقرارات التي أصدرها المؤتمر، وذلك لمعالجة مشكلة الدول التي ليست لديها طاقات تصنيعية في قطاع الأدوية، أو لديها طاقات غير كافية لحماية الصحة العامة، على الاستفادة من نظام التراخيص الإلزامية.

إلا أن هذا الموضوع، وبالرغم من أهميته، لم يشهد حلاً جذرياً خلال المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون، مثله مثل بقية الموضوعات المتصلة بالملكية الفكرية التي تم التفاوض بشأنها.

٨- المفوضات حول موضوعات التنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية

تُعَد هذه الموضوعات من أهم القضايا التي تهم الدول النامية والأقل نمواً، ويمكن القول إن حزمة التنمية المرتقبة من هذه الجولة من المفاوضات تتوقف بشكل كبير على ما يتم اتخاذه من قرارات والتوصل إليه من نتائج في شان موضوعات التنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

ولكن للأسف، فإن كافة المؤشرات دلت على عدم إحراز أي تقدم ذي مغزى في مناقشة هذه الموضوعات، أو في محاولة إيجاد حلول بشأنها خلال مراحل التفاوض المختلفة.

ثانياً- المرحلة الثانية: من إعلان كانكون إلى حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ - آب/أغسطس ٢٠٠٤)

ألف- أهم ملامح المرحلة

(أ) تكوين مجموعة الأطراف الخمسة المهتمة (FIPs) الخاصة بمفاوضات الزراعة (الهند، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا)؛

(ب) عقد المؤتمر الوزاري المصغر على هامش الاجتماع الوزاري السنوي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، بحضور عدد من وزراء التجارة في الدول النامية والمتقدمة، حيث حدد موعد للوصول إلى اتفاق حول الموضوعات مثار الجدل في نهاية شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤؛

(ج) صدور إطار عمل للمفاوضات عرف باسم حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤.

---

(١) WT/MIN(01)/DEC/2.

وبالرغم من أن مؤتمر كانكون لم يحقق نتائج ملموسة، إلا أنه شهد تغييراً إيجابياً في ديناميكية المفاوضات وبصفة خاصة حول الزراعة، حيث أصبح للدول النامية ثقل تفاوضي أكبر، وذلك بعد تكوين مجموعة العشرين التي لعبت دوراً رئيسياً في المفاوضات.

باء- أهم نتائج المرحلة

١- المفاوضات حول التجارة في السلع الزراعية

(أ) النفاذ إلى الأسواق

(١) معادلة تخفيض التعريفات الجمركية: تخفيض التعريفات الجمركية باستخدام معادلة متدرجة؛
(٢) السلع الحساسة: السماح لكل من الدول المتقدمة والنامية بحماية بعض المنتجات ذات الأهمية؛
(٣) السلع ذات الطبيعة الخاصة: قيام الدول النامية بحماية بعض المنتجات ذات الطبيعة الخاصة؛
(٤) آلية الوقاية الخاصة: الاتفاق على إدراج آلية للوقاية الخاصة تسمح للدول النامية بتطبيقها.

(ب) الدعم المحلي

(١) إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة: الاتفاق على تخفيض ٢٠ في المائة من إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة كدفعة مقدمة في السنة الأولى من فترة التنفيذ؛
(٢) الصندوق الأصفر: التزام الدول التي لديها مستويات أعلى من الدعم بنسب تخفيض أكبر؛
(٣) دعم الحد الأدنى: تخفيض دعم الحد الأدنى بنسب يتم الاتفاق عليها؛
(٤) الصندوق الأزرق: التفاوض بشأن مراجعة معايير الصندوق الأزرق؛
(٥) الصندوق الأخضر: مراجعة دعم الصندوق الأخضر.

(ج) تنافسية التصدير (دعم الصادرات)

يعتبر الاتفاق على إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري من أهم الإنجازات.

٢- المفاوضات حول السلع غير الزراعية

(أ) العوائق التعريفية

(١) التأكيد على إزالة أو تخفيض التعريفات المرتفعة والقمم التعريفية والتعريفات التصاعدية؛
(٢) التأكيد على تطبيق معادلة غير خطية للتخفيض وعلى أساس التعريفة المربوطة؛
(٣) التأكيد علي مشاركة كافة الدول في المبادرات القطاعية؛
(٤) ضرورة قيام كافة الدول بربط تعريفاتها لتصل نسبة الربط بجداول تعريفاتها إلى ١٠٠ في المائة؛

(٥) منح الدول النامية فترات أطول للتنفيذ، مع تطبيق نسب تخفيض أقل؛

(٦) منح مزايا مقابل التخفيضات للدول المنفذة لالتزاماتها المتفق عليها في جولة أوروغواي.

(ب) العوائق غير التعريفية

ضرورة تحديد المنهج الذي سيتم من خلاله تناول العوائق غير التعريفية.

(ج) السلع البيئية

ضرورة التعاون مع لجنة التجارة والبيئة من أجل الوصول إلى كيفية تناول هذه السلع.

٣- المفاوضات حول موضوعات سنغافورة

من أهم إنجازات المرحلة التوصل إلى صيغة للنماذج التفاوضية حول تسهيل التجارة، مع إسقاط موضوعات الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية من أجندة التفاوض.

٤- المفاوضات حول التجارة في الخدمات

لم تشهد هذه المرحلة تقدماً ملموساً في المفاوضات حول التجارة في الخدمات، واتفق على تحديد شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٥ موعداً لقيام الدول بتقديم العروض المحسنة.

٥- المفاوضات حول قواعد منظمة التجارة العالمية

لم يطرأ أي تغيير خلال هذه المرحلة في ما يتعلق بآليات التفاوض، حيث تضمنت حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ حث الدول الأعضاء على الاستمرار في التفاوض دون التطرق إلى أية تفاصيل فنية.

٦- المفاوضات حول تحسين وتوضيح أحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات

قرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية تمديد المفاوضات إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، ولم تتطرق حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى أية تفاصيل عن التفاوض حول أحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات.

٧- المفاوضات حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

لم يحدث تقدم في أي من المسارات التفاوضية بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية خلال هذه المرحلة.

٨- المفاوضات حول موضوعات التنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية

لم يتم التوصل إلى نتائج محددة بالنسبة إلى موضوعات التنمية وفقاً لما يلي:

(١) أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية: لم يتم الوصول إلى حلول بشأنها؛

(٢) الأمور القطاعية: لم يحدث تقدم ملموس في هذه الموضوعات؛

(٣) موضوعات التنفيذ: لم يتم تبني أية خطة أو برنامج عمل بشأنها؛

(٤) المساعدات الفنية وبناء القدرات: طالبت الدول النامية الدول المتقدمة بتعزيز المساعدات الممنوحة للدول النامية والأقل نمواً.

ثالثاً- المرحلة الثالثة: من حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى مؤتمر هونغ كونغ (آب/أغسطس ٢٠٠٤ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

ألف- أهم ملامح المرحلة

كان الهدف الأساسي للأعضاء في بداية هذه المرحلة التوصل إلى تصور أولي للنماذج التفاوضية الخاصة بالزراعة والسلع غير الزراعية في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٥، على أن يتم الانتهاء من النماذج التفاوضية في المؤتمر الوزاري الخامس في هونغ كونغ. إلا أن المفاوضات خلال الشهور الخمسة الأولى من هذه المرحلة تعثرت نتيجة لاختلاف الأعضاء حول بعض موضوعات الملف الزراعي، إلى أن تم الاتفاق على الأسلوب الذي سيتم اتباعه في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، على هامش المؤتمر الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالتالي، لم يتسن التوصل إلى تصور أولي بشأن النماذج التفاوضية كما كان مقرراً.

ومن أهم ملامح هذه المرحلة صدور الإعلان الوزاري عن مؤتمر هونغ كونغ[٢]. وقد شهدت المرحلة قبيل الإعداد للمؤتمر الوزاري، العديد من الاجتماعات سواء في جنيف أو على مستوى العواصم. وإن لم يتطرق الإعلان الوزاري إلى أية أرقام محددة بالنسبة إلى المفاوضات الخاصة بالزراعة أو بالسلع غير الزراعية، إلا أنه تضمن بعض النتائج الهامة بالنسبة إلى الدول الأقل نمواً، مثل تفعيل مبادرة "المساعدة من أجل التجارة" لتأكيد أهمية موضوع التنمية. ولكن عدم الاتفاق على النماذج التفاوضية بالشكل المرجو في اتفاق الزراعة أدى إلى صدور الإعلان الوزاري في هونغ كونغ من دون التطرق إلى النماذج التفاوضية الكاملة وفقاً لما كان قد اتفق عليه سلفاً.

باء- أهم نتائج المرحلة

١- المفاوضات حول التجارة في السلع الزراعية

لم يتضمن الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر هونغ كونغ تفاصيل بالنسبة إلى أي من موضوعات التفاوض، وإن كانت أهم نتائجه تحديد تاريخ لإلغاء كافة أشكال الدعم التصديري، علماً بأن هذا التاريخ مشروط بالنماذج التفاوضية الخاصة بالممارسات ذات الأثر المكافئ للدعم التصديري (المعونات الغذائية، ائتمانات التصدير، شركات الاتجار الحكومي). واتفق خلال المؤتمر على التوصل إلى النماذج التفاوضية في

---

(٢) WT/MIN(05)/DEC.

كافة الموضوعات في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وتقديم جداول الالتزامات بناءً على النماذج التفاوضية في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦.

(أ) النفاذ إلى الأسواق

(١) معادلة تخفيض التعريفات الجمركية: لم يتفق على أرقام المعادلة؛

(٢) السلع الحساسة: لم يخرج الإعلان بتصور واضح بشأنها؛

(٣) السلع ذات الطبيعة الخاصة وآلية الوقاية الخاصة: اتفق على منح الدول النامية حق الإعلان الذاتي عن عدد مناسب (لم يتم تحديده) من السلع وفقاً لمؤشرات مرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية، مع السماح باستخدام آلية الوقاية الخاصة.

(ب) الدعم المحلي

(١) إجمالي الدعم المشوه للتجارة: يلتزم الاتحاد الأوروبي بأعلى مستويات التخفيض، تليه الولايات المتحدة واليابان في نفس فئة التخفيض، ثم بقية الدول الأخرى بما فيها الدول النامية، دون التطرق إلى أرقام محددة لحجم التخفيض؛

(٢) الصندوق الأصفر: يلتزم الاتحاد الأوروبي بأعلى مستويات التخفيض، تليه الولايات المتحدة واليابان في نفس فئة التخفيض، ثم بقية الدول بما فيها الدول النامية؛

(٣) دعم الحد الأدنى: الإشارة إلى مقترح مجموعة الـ٢٠ بشأن إعفاء الدول النامية التي لا يسمح لها باستخدام الصندوق الأصفر من تخفيض دعم الحد الأدنى والدعم المشوه للتجارة؛

(٤) الصندوق الأخضر: التأكيد على إدراج معايير جديدة، دون أية تفاصيل أخرى؛

(٥) الصندوق الأزرق: التأكيد على وضع ضوابط محددة، دون التطرق إلى أية تفاصيل.

(ج) تنافسية التصدير (دعم الصادرات)

(١) الدعم التصديري: اتفق على إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري بحلول عام ٢٠١٣، على أن يتم التأكيد على هذا التاريخ في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وذلك بعد الانتهاء من النماذج التفاوضية الخاصة بالمعونات الغذائية وشركات الاتجار الحكومي وائتمانات التصدير؛

(٢) المعونات الغذائية الدولية: التأكيد على أهمية ضمان وجود مستويات كافية من المعونات الغذائية وأخذ مصالح الدول المتلقية للمعونات الغذائية في الاعتبار. واتفق على تأسيس صندوق آمن للمعونات الغذائية لضمان توفير المعونات الغذائية في حالات الطوارئ؛

(٣) ائتمانات التصدير: الإشارة إلى التقدم في المفاوضات الخاصة بالضوابط المتعلقة بائتمانات التصدير التي تقل عن ١٨٠ يوماً.

(٤) شركات الاتجار الحكومي: أهمية فرض ضوابط على القوى الاحتكارية لهذه الشركات.

٢- المفاوضات حول السلع غير الزراعية

اتفق على أن المرفق (باء) من حزمة تموز/يوليو ٢٠٠٤ هو أساس المفاوضات، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يحسم الخلافات الجوهرية المتمثلة في مستوى الطموح المرجو تحقيقه ومن ثم نوع المعادلة المقترح استخدامها وقيمة المعامل لكل من الدول النامية والمتقدمة، ومستوى المرونة الممنوحة للدول النامية بشأن الاستثناءات من معادلة التخفيض، ومدى إلزامية المبادرات القطاعية، وكيفية معاملة البنود التعريفية غير المربوطة.

وقد تضمن المرفق (باء) من الإعلان الوزاري في هونغ كونغ بعض النتائج بالنسبة إلى المفاوضات حول السلع غير الزراعية، حيث تم التوصل وضع إلى إطار لاستكمال المفاوضات وإلى الأسس التي سيتم بناءً عليها تحرير التجارة في السلع الصناعية. وتركزت أهم النتائج، التي قد تعد متواضعة في محتواها، في النقاط التالية:

(أ) إجراء التخفيضات التعريفية من خلال المعادلة السويسرية بقيم مختلفة للمعامل دون التطرق إلى قيمة المعامل؛

(ب) التأكيد على أن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية جزء لا يتجزأ من نماذج التفاوض، مع السماح باستثناء بعض المنتجات من إجراءات التخفيض أو إجراء تخفيضات أقل؛

(ج) التأكيد على أن المبادرات القطاعية سوف تتم على أساس اختياري وليس إلزامياً؛

(د) تناول العوائق غير التعريفية من خلال مقترحات محددة للتوصل إلى حلول عملية بشأنها؛

(هـ) التأكيد على تحقيق مستوى متوازن من الطموح في النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية وغير الزراعية (الفقرة ٢٤ من إعلان هونغ كونغ)، وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية إحراز تقدم في هذين المسارين الرئيسيين.

كما اتفق على أن يكون ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموعد النهائي للتوصل إلى وضع تفاصيل نماذج التفاوض، وأن يتم تقديم مسودة جداول الالتزامات في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

٣- المفاوضات حول تسهيل التجارة

شهدت هذه المرحلة تحركاً مكثفاً حول مفاوضات تسهيل التجارة، فقد تم تشكيل مجموعة التفاوض حول تسهيل التجارة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حيث بدأت الدول الأعضاء على اختلاف تصنيفها من دول متقدمة ونامية بتقديم مقترحات تعكس وجهة نظرها وتحقق مصالحها، وبصفة خاصة في ما يتعلق بمبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية وتقديم المساعدات الفنية وبناء القدرات للدول النامية والأقل نمواً، وهي موضوعات ذات أولوية للدول النامية.

ونظراً إلى وجود اتفاق بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث المبدأ على أهمية موضوع تسهيل التجارة، صدر الإعلان الوزاري في هونغ كونغ متوازناً، حيث تضمن ما يلي:

(أ) التأكيد على مبدأ عدم التمييز وعلى التعاون بين الدول والمنظمات العاملة في هذا المجال؛
(ب) المراجعة الدورية للمستندات والمصروفات والمتطلبات ذات الصلة بالاستيراد والتصدير؛
(ج) نشر جميع الإجراءات والقوانين ذات الصلة والمؤثرة على حركة التجارة؛
(د) منح فترة للتعليق من الأطراف ذوي المصلحة الجوهرية؛
(هـ) منح فترة زمنية بين نشر القوانين ودخولها حيز التنفيذ، وإنشاء نقاط استعلام؛
(و) اقتراح اتباع آلية الرد المسبق؛
(ز) إنشاء آلية للتعاون فيما بين المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء لتبادل المعلومات؛
(ح) المراجعة الدورية للمستندات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وحظر فرض الرسوم القنصلية؛
(ط) وجود أحكام ميسرة للشحن السريع؛
(ي) اقتراح إنشاء آلية للمراجعة اللاحقة بعد الإفراج والإفراج المسبق للبضائع؛
(ك) استخدام المعايير الدولية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
(ل) تبسيط الإجراءات/المستندات المطلوبة في الترانزيت في ما يتعلق بسلع معينة؛
(م) القيام بالتنصيف الجمركي وفقاً للمعايير الموضوعية.

هذا بالإضافة إلى التأكيد على موضوع التنسيق بين الإدارات الجمركية والإدارات الأخرى العاملة في مجال تسهيل التجارة.

٤- المفاوضات حول التجارة في الخدمات

نتيجة لعدم تحقيق النتائج المرجوة من اتباع منهج العرض والطلب التفاوضي، سواء بسبب انخفاض عدد الدول التي تقدمت بعروضها المبدئية والمحسنة أو بسبب ضعف درجة التحرير التي عكستها العروض، وخاصة تلك المقدمة من الدول المتقدمة، فقد صدر إعلان هونغ كونغ بصورة أكثر تفصيلاً حيث تضمن المرفق (جيم) من الإعلان أهم النتائج التي تحققت واتفق عليها خلال المؤتمر والتي يمكن إيجازها في الآتي:

(أ) التأكيد على وضع أهداف استرشادية وغير ملزمة في ما يتعلق بأشكال توريد الخدمة؛

(ب) التأكيد على المرونة الممنوحة للدول النامية؛

(ج) إمكانية اتباع آلية المفاوضات الجماعية التي تتعلق بقيام مجموعة من الدول الأعضاء بتوجيه طلبات جماعية بالتحرير إلى مجموعة أخرى من الدول الأعضاء، على أن تكون مفاوضات الطلبات والعروض هي الآلية الأساسية للتفاوض، وقد اتفق على التوقيتات التالية:

(١) تقديم العروض المعلقة في أسرع وقت ممكن؛

(٢) تقديم الطلبات الجماعية بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛

(٣) تقديم النسخة الثانية من العروض المحسنة بحلول ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦؛

(٤) تقديم المسودات النهائية للجداول الزمنية للالتزامات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٥- المفاوضات حول قواعد منظمة التجارة العالمية

تضمن الإعلان الوزاري في هونغ كونغ المرفق (دال) بشأن المفاوضات حول القواعد. واستعرض المرفق تطور هذه المفاوضات وحث مجموعات التفاوض على تكثيف جهودها للإسراع في التوصل إلى نتائج إيجابية بحلول عام ٢٠٠٦.

٦- المفاوضات حول تحسين وتوضيح أحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات

نظراً إلى عدم التمكن من الانتهاء من المفاوضات حول أحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات، اتفق على تمديد المفاوضات لأجل غير مسمى، على أن يتم التركيز خلال هذه المرحلة على مبادرات الأعضاء للعمل فيما بينهم على تطوير نواحي التوضيح.

٧- المفاوضات حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

شهدت هذه المفاوضات تطوراً إيجابياً، حيث تم التأكيد في إعلان هونغ كونغ على تعديل المادة ٣١ من اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، مما يعتبر تتويجاً للجهود الأفريقية وباقي الدول النامية منذ مؤتمر الدوحة.

٨- المفاوضات حول موضوعات التنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية

تتمثل أهم النتائج التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في ما يتعلق بموضوعات التنمية المدرجة في المرفق (واو) من إعلان هونغ كونغ في الآتي:

(أ) منح المرونة للدول النامية في حرية الاشتراك في مبادرة فتح الأسواق أمام صادرات الدول الأقل نمواً، وكذلك تحديد المنتجات التي سيتم إدراجها في تلك المبادرة؛

(ب) التأكيد على حق الدول النامية في استثناء بعض المنتجات من إجراءات التخفيض وذلك لأخذ احتياجات الدول النامية في الاعتبار؛

(ج) تناول مبادرة "المساعدة من أجل التجارة" كأحد المناهج المكملة للتنمية، واتفق على تكوين مجموعة عمل لتفعيل هذه المبادرة.

وتم تحديد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موعداً نهائياً للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المقترحات. وتم بالفعل الاتفاق، على سبيل المثال على ما ورد في المرفق (واو) لإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي يلزم الدول المتقدمة والدول النامية القادرة على ذلك بمنح إعفاء من الرسوم والحصص الجمركية عند نفاذ منتجات الدول الأقل نمواً إلى أسواق الدول المتقدمة.

رابعاً- المرحلة الرابعة: ما بعد مؤتمر هونغ كونغ وكيفية التحرك العربي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)

يتناول هذا الفصل تطور المفاوضات خلال مرحلة ما بعد هونغ كونغ، وكيف آلت المفاوضات إلى الجمود خلال شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، وما هي المستجدات حتى كتابة هذه السطور، مع استعراض السيناريوهات المحتملة، وأخيراً محاولة لوضع تصور للموقف المقترح أن تأخذ به الدول العربية خلال المرحلة المقبلة من المفاوضات.

ألف- الإنجازات التي تحققت من الجولة حتى تاريخه

١- الملف الزراعي

على الرغم من أن هذا الملف يعد أهم الملفات التفاوضية في هذه الجولة، إلا أن النتائج بشأنه كانت متواضعة بعد خمس سنوات من التفاوض. ولم يتم التوصل بعد إلى إعداد النماذج التفاوضية. فمعادلة التخفيض في حاجة إلى أرقام حقيقية لتطبيقها. والموقف متشابه بالنسبة إلى الدعم المحلي والنفاذ إلى الأسواق، حيث توجد حاجة إلى وضع أرقام لنسب التخفيض. أما بالنسبة إلى دعم الصادرات فالأمر يختلف بعض الشئ، حيث اتفق بالفعل على إزالة الدعم التصديري خلال تاريخ محدد بحلول عام ٢٠١٣، ولكن لم يتم التطرق إلى الفترات الزمنية ونسب التخفيض، بل تم ربط تاريخ إزالة الدعم بمدى التقدم في المسارات التفاوضية الأخرى في إطار التفاوض حول الدعم التصديري. إلا أنه لا يمكن إغفال ما تم التوصل إليه بالنسبة إلى الاتفاق على إزالة الدعم التصديري للقطن كأحد المكاسب الهامة للدول النامية والأقل نمواً.

٢- ملف السلع غير الزراعية

يأتي هذا الملف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الزراعة، وذلك للدول النامية. ولم يتم التوصل بعد إلى الأرقام الخاصة بمعاملات التخفيض، وإن كان هناك اتفاق على نوع المعادلة وسنة الأساس. وكان من المنطقي، نتيجة للتعثر في ملفي الزراعة والسلع غير الزراعية، أن تتأثر بقية الموضوعات المطروحة للتفاوض، بالرغم من أهمية تلك الموضوعات للدول النامية والدول الأقل نمواً.

وتكمن الإنجازات المحققة حتى الآن في الآتي:

(أ) إدراج موضوع تسهيل التجارة في التفاوض؛

(ب) إسقاط موضوعات المنافسة، والاستثمار، والمشتريات الحكومية من أجندة الدوحة للتنمية؛

(ج) التوصل إلى حل لموضوع الصحة العامة، وإن كان قد جاء بعد مرور حوالي أربع سنوات؛

(د) نجاح الدول الأقل نمواً في الحصول على إعفاء لصادراتها من الرسوم الجمركية والحصص الجمركية إلى أسواق الدول المتقدمة يعد إنجازاً وإن كان يتعين العمل على تفعيله؛

(هـ) تماسك الدول النامية وقيامها بدور محوري في المفاوضات. ولعل هذا يعتبر أهم إنجاز للدول النامية منذ بداية الجولة وحتى الآن. وقد تجلى الدور المحوري للدول النامية في موقف مجموعة العشرين في مفاوضات الزراعة، ومجموعة الأحد عشر في مفاوضات السلع غير الزراعية.

باء- تطور المفاوضات بعد مؤتمر هونغ كونغ

١- المفاوضات حول الزراعة

نظراً إلى الاختلافات الشديدة في توجهات الأعضاء في ما يتعلق بالأرقام مثل تخفيض الدعم المحلي والتعريفات الجمركية، تم الاتفاق على مناقشة الموضوعات التي تتطلب تحديد أرقام وتعتمد على قرارات سياسية خارج إطار اللجنة، بينما تتم مناقشة الموضوعات التي تتطلب صياغة ضوابط فنية في إطار المجموعة التفاوضية الخاصة بالزراعة.

وتم إعداد مسودة للنماذج التفاوضية في الموضوعات المختلفة لاتفاق الزراعة، إلا أن المسودة كانت مجرد انعكاس للتناقض الكبير بين آراء الدول حيث احتوت على ما يتعدى ٦٠٠ قوس، أي أكثر من ٦٠٠ نقطة اختلاف.

٢- المفاوضات حول السلع غير الزراعية

تباينت مواقف كل من الدول النامية والمتقدمة في ما يتعلق بعناصر التفاوض، وعكس الإعلان الوزاري لمؤتمر هونغ كونغ نوعاً من المواءمة بين مواقف كل من الدول النامية والمتقدمة، إلا أن هذه المرحلة لم تشهد تطورات إيجابية في المفاوضات.

٣- الربط بين مفاوضات الزراعة ومفاوضات السلع غير الزراعية

يرجع السبب الرئيسي لعدم تحقيق تقدم في هذه المفاوضات إلى عدم وجود قرارات سياسية من قبل مجموعة التفاوض الرئيسية. ويعد ما يسمى بالمثلث الحديدي المحور الرئيسي للاختلافات في المفاوضات، وهو يتمثل في ثلاثة أضلاع رئيسية هي النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية، والدعم المحلي، والنفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية.

وقد أدى هذا الوضع المتأزم للمفاوضات إلى الوصول إلى طريق مسدود، مما اضطر مدير عام المنظمة إلى إعلان تعليق المفاوضات. وجرى إقرار هذا القرار في اجتماع المجلس العام في نهاية شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، بسبب إصرار الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة على التمسك برفض تقديم تخفيضات في إطار الدعم المحلي تتعدى ٥٣ في المائة، في حين أصر الاتحاد الأوروبي على رفض منح تخفيضات في إطار النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية تتعدى ٣٩ في المائة. ومن ناحية أخرى، تمسكت الهند والبرازيل في إطار النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية بتطبيق المعادلة السويسرية بمعامل تتراوح قيمته بين ٣٠ و٤٠. ويوضح الشكل المبين أدناه الموقف المتجمد للمفاوضات.

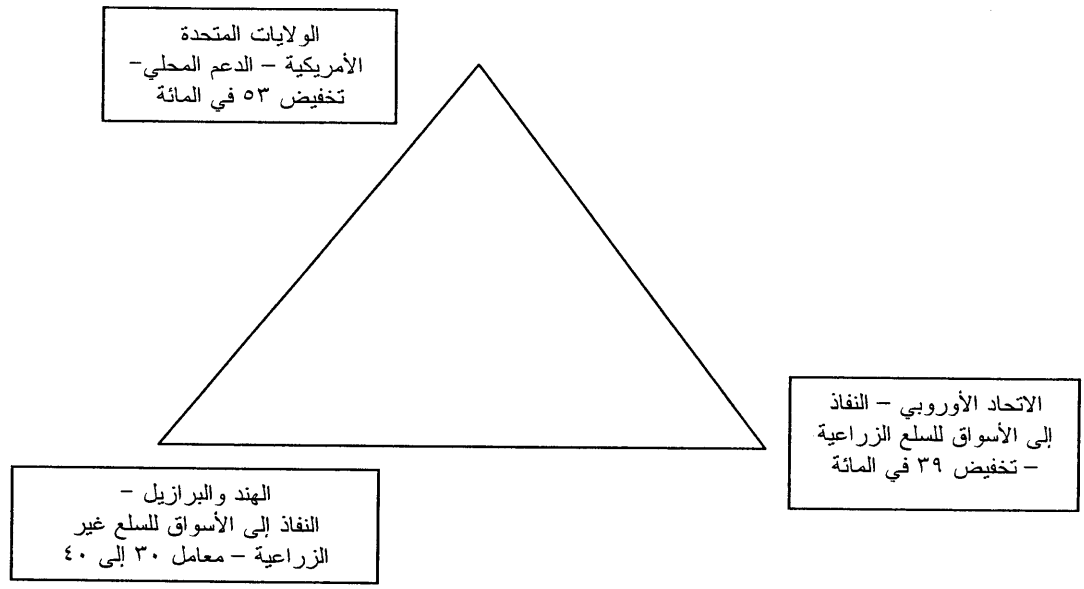

٤- المفاوضات حول التجارة في الخدمات

أدى عدم التوصل إلى اتفاق حول ملفي الزراعة والصناعة إلى قيام الدول بربط التقدم في مفاوضات التجارة في الخدمات بما سيتم إحرازه من نتائج في هذين الملفين.

٥- المفاوضات حول تسهيل التجارة

لم تشهد مفاوضات تسهيل التجارة اختلافاً بعد انعقاد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ عما كان عليه الوضع قبل انعقاد المؤتمر.

٦- المفاوضات حول موضوعات التنمية

تم تشكيل مجموعة عمل لمبادرة "المساعدة من أجل التجارة" لإعداد توصيات عن كيفية تفعيل هذه المبادرة وتقديمها إلى المجلس العام قبل شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦.

ومن ضمن العوامل التي تسببت في تعثر المفاوضات حول موضوعات التنمية ما يلي:

(أ) عدم قيام الدول المتقدمة بإبداء المرونة عند مناقشة تلك المقترحات؛

(ب) عدم قيام الدول الأعضاء في المنظمة، وفقاً للقرار الذي تم الاتفاق عليه في هونغ كونغ بشأن إلزام الدول المتقدمة والدول النامية القادرة على ذلك، بمنح الدول الأقل نمواً إعفاء من الرسوم والحصص الجمركية بنسبة ٩٧ في المائة عند نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة بصورة مبدئية، بتحديد تاريخ دخول هذا القرار حيز التنفيذ.

٧- المفاوضات حول قواعد منظمة التجارة العالمية

شهدت هذه المفاوضات بعض التطورات حيث اتفقت الدول الأعضاء على بلورة آلية للإخطار عن اتفاقات التجارة الإقليمية التي تبرمها مع الدول الأخرى، وذلك تحقيقاً لعنصر الشفافية في هذا الشأن.

جيم- التوصيات الخاصة بخطة التحرك العربي في المرحلة المقبلة

١- توصيات متعلقة بالملف الزراعي

(أ) هناك نقاط يجب الاتفاق عليها للوصول إلى النماذج التفاوضية لتسهيل سير المفاوضات. وقد تتمثل أهم هذه النقاط في ضرورة الاتفاق على أرقام لتخفيض إجمالي الدعم المحلي بالإضافة إلى الدعم المحلي المشوه للتجارة. وينبغي أن تؤدي أي أرقام سيتم الاتفاق عليها إلى تخفيض فعلي في مستويات الدعم المحلي والتأكيد على أن تكون برامج الصندوق الأخضر أقل تشويهاً للتجارة مع اشتمال هذه البرامج على برامج ذات أهمية للدول العربية وتحديد ضوابط ووضع سقف بالنسبة إلى الصندوق الأزرق؛

(ب) وبالنسبة إلى الدعم التصديري يجب وضع تفاصيل الجدول الزمني الخاص بتنفيذ الالتزامات الخاصة بإلغاء الدعم التصديري والاتفاق على تفاصيل الضوابط الخاصة بالمعونات الغذائية وائتمانات التصدير وشركات الاتجار الحكومي، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الدول العربية المستوردة الصافية للغذاء؛

(ج) وبالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق، هناك حاجة إلى الاتفاق على تحديد نسب التخفيض وحدود الفئات لكل من الدول المتقدمة والنامية، مما يؤدى إلى تحسين ملموس للنفاذ إلى الأسواق مع اختيار السلع الحساسة للدول العربية من حيث تحديد عدد السلع الحساسة وأسلوب معالجتها. وكذلك تحديد عدد السلع ذات الطبيعة الخاصة للدول العربية، وكيفية التطبيق العملي لنص إعلان هونغ كونغ بالنسبة إلى أسلوب اختيار تلك السلع بناءً على المؤشرات الخاصة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية والأمن المعيشي، وتحديد موعد للاتفاق على إنهاء العمل بآلية الوقاية الخاصة الذي ينبغي أن يتماشى مع بداية فترة التنفيذ وكذلك تحديد آلية الوقاية الخاصة للدول النامية؛

(د) ويتعين القيام بعملية محاكاة لمعرفة أثر الأرقام المقترحة على الهياكل التعريفية للدول العربية، وكذلك أثر تخفيض الدعم المحلي والدعم التصديري على واردات وصادرات الدول العربية. ويوضح الجدول ١ في هذه الورقة أثر المقترحات المختلفة على بعض الدول العربية.

٢- توصيات متعلقة بملف السلع الصناعية

يعد ملف السلع الصناعية ذا أهمية بالغة للدول العربية وبصفة خاصة الدول التي لديها صناعات ناشئة. ويُقترح على المجموعة العربية تحديد أولويات التفاوض في بعض الموضوعات التي قد تكون ذات اهتمام مشترك والتي من بينها ما يلي:

(أ) في موضوع النفاذ إلى الأسواق، يتعين القيام بعملية محاكاة لمعرفة أثر الأرقام الخاصة بالمعاملات المقترحة على الهياكل التعريفية للدول العربية، مع التنسيق حول المرونة المطلوبة. ويوضح الجدول ٢ أثر المقترحات المختلفة على بعض الدول العربية؛

(ب) في موضوع المبادرات القطاعية، يتعين قيام الدول العربية المؤيدة لهذه المبادرات بالتنسيق مع بقية دول المجموعة من أجل تحديد القطاعات ذات الصلة، وكذلك معرفة أثر تلك المبادرات على هياكلها التعريفية والاقتصادية؛

(ج) في موضوع السلع البيئية، يتعين على المجموعة العربية تحديد مفهوم وتعريف واضحين للسلع البيئية، وكذلك تحديد قائمة بالسلع التي ترى من وجهة نظرها أنها تقع في نطاق السلع البيئية.

٣- توصيات متعلقة بملف التجارة في الخدمات

تمثل التجارة في الخدمات لدول المجموعة العربية أهمية كبيرة لاقتصاداتها، وبالتالي يتعين عليها التنسيق فيما بينها بشأن الموضوعات المطروحة للتفاوض. فبالإضافة إلى التقدم بالعروض والطلبات، يتعين التنسيق حول بقية موضوعات التفاوض مثل تحديد الموقف من آلية الوقاية الخاصة المقترحة وجدواها للدول العربية، وهل من مصلحة الدول العربية منح الدعم في مجال التجارة في الخدمات، وتبادل الخبرات في موضوعات التشريعات الوطنية، وما هي النقاط التي يجب تناولها في إطار المشتريات الحكومية في الخدمات. ويوضح الجدول ٣ العروض المبدئية التي تقدمت بها الدول العربية مع بيان مستويات التحرير فيها.

٤- توصيات متعلقة بملف تسهيل التجارة

يُقترح أن تقوم المجموعة العربية بالتنسيق في ما يتعلق بموضوع تسهيل التجارة الذي تشهد المفاوضات حوله شبه اتفاق على أهميته بين الدول المتقدمة والنامية. ويمكن للمجموعة العربية من خلال المفاوضات، بالإضافة إلى الاستفادة من الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال، أن تنسق فيما بينها في مجال تبادل الخبرات، وتحديد الحقوق والواجبات التي قد تطرأ نتيجة للاتفاق المرتقب بشأن تسهيل التجارة.

ويمكن تحديد طبيعة وأولوية المساعدات الفنية وكذلك التدريب المطلوب، وتقديم ورقة عمل مشتركة من المجموعة في هذا الشأن، بالإضافة إلى تحديد موقف مشترك من إخضاع الاتفاق المرتقب لجهاز تسوية المنازعات.

٥- توصيات متعلقة بملفي قواعد منظمة التجارة العالمية وتحسين أحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات

نظراً إلى الطبيعة الفنية للمفاوضات حول قواعد منظمة التجارة العالمية وأحاكم التفاهم بشأن تسوية المنازعات، يُقترح أن تقوم الدول العربية بالتنسيق فيما بينها حول النقاط التالية:

(أ) تحديد الأولويات المطلوبة لتلقي الدعم الفني والبناء المؤسسي بالصورة التي تعود بالنفع على الدول العربية وتخدم مصالحها في التفاوض؛

(ب) العمل على تقديم وتبني مقترحات مشتركة باسم المجموعة العربية وعرضها خلال المرحلة المقبلة، بالنسبة إلى هذين الملفين؛

(ج) تأييد الدول العربية في مواقفها بشأن التفاوض حول اتفاقيتي مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية وأحكام التفاهم بشأن تسوية المنازعات، بما يحافظ على مصالح الدول العربية والدول النامية.

٦- توصيات متعلقة بملف التنمية

(أ) يتعين على المجموعة العربية إدراك أن مبادرة "المساعدة من أجل التجارة" تعتبر عنصراً هاماً في الموضوعات التنموية حيث إنها ستساعد الدول العربية على تحسين قدراتها الإنتاجية والوفاء بالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وبالتالي يتعين عليها المساهمة في المفاوضات حول هذا الموضوع من خلال مجموعة العمل وتحديد الأولويات التنموية، والتنسيق لموقف موحد في هذا الشأن؛

(ب) يتعين متابعة موضوعات بناء القدرات والدعم الفني، وحصر ما تم حصاده من مساعدات فنية للدول العربية سواء من منظمة التجارة العالمية، أو المنظمات الدولية أو الإقليمية، أو على المستوى الثنائي، وتحديد المطلوب في المرحلة المقبلة، ورسم خطة عمل للاستفادة القصوى من حزمة التنمية في هذه الجولة؛

(ج) ضرورة المشاركة الفعالة في المفاوضات فور بدئها حيث لم تساهم الدول العربية في أية مقترحات حول هذا الموضوع الهام، باستثناء المقترحات المقدمة من بعض الدول العربية بصفتها أعضاء في المجموعة الأفريقية، ولا بد من تدارك الغياب الواضح للمشاركة العربية في المفاوضات حول التنمية.

٧- توصيات عامة

(أ) المشاركة الفعالة في بقية الملفات التفاوضية المتعلقة بالمفاوضات حول الملكية الفكرية، والتجارة والبيئة، والتجارة ونقل التكنولوجيا؛

(ب) تفعيل نقاط الاتصال التي اتفق عليها وزراء التجارة والاقتصاد العرب من خلال الإسكوا لدى الاجتماع الوزاري في الكويت عام ٢٠٠٢ وفي بيروت عام ٢٠٠٣، وتحديد فعلي للأسماء وطرق الاتصال والتفاعل بشكل عملي في هذا الشأن؛

(ج) تكثيف عدد الاجتماعات على المستوى الفني خلال المرحلة المقبلة في العواصم العربية وجنيف وتبادل الخبرات ووجهات النظر؛

(د) الطلب إلى الإسكوا تفعيل التنسيق فيما بين العواصم العربية عن طريق الزيارات المتبادلة؛

(هـ) إعداد برامج لتبادل الخبرات الفنية في التفاوض؛

(و) قيام كل دولة عربية بتحديد الأولويات الخاصة بالتدريب والمساعدات الفنية المطلوبة.

دال- السيناريوهات المتوقعة للمرحلة المقبلة

السيناريو الأول:

الإعلان عن معاودة التفاوض خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على أن يتم خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧ تقديم تقرير عن التطورات إلى المجلس العام.

السيناريو الثاني:

بقاء الوضع مجمداً في انتظار ما ستسفر عنه الانتخابات الرئاسية في كل من الولايات المتحدة وفرنسا، حيث يلعب المزارعون في هاتين الدولتين دوراً أساسياً في تمويل الحملات الانتخابية.

هاء- بعض المخاطر المتوقعة

١- عدم مبادرة الدول المتقدمة بالتحرك أولاً، كوسيلة للضغط على الدول النامية.

٢- قيام بعض الدول النامية بتقديم مبادرات أو السعي إلى إيجاد حلول على الرغم من أن المسؤولية في تجميد أعمال المفاوضات تقع في المقام الأول على عاتق الدول المتقدمة.

٣- ضيق الوقت المتاح لإنهاء الجولة والخروج بصفقة متوازنة.

٤- الضغط السياسي الذي تمارسه الدول المتقدمة قد يؤدي إلى إضعاف الدول النامية.

٥- لجوء الدول المتقدمة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول النامية قد يؤدي إلى إضعاف موقف الدول النامية في الإطار متعدد الأطراف.

واو- التحديات التي قد تواجه الدول العربية خلال المرحلة المقبلة

١- الحفاظ على الترابط فيما بينها.

٢- تحديد الأولويات والمصالح بصورة واضحة.

٣- الاستفادة من مرحلة التوقف المؤقت لإعادة ترتيب الأوراق والمواقف التفاوضية بما يخدم مصالحها في المقام الأول.

٤- عدم التقدم بأية مبادرات للحل، ولكن المشاركة بإيجابية والتفاعل مع أية مبادرات قد تتقدم بها الدول المتقدمة أو المجموعات التفاوضية الأخرى.

٥- الإصرار على أن تكون الصفقة المتوقع التوصل إليها تنموية ومتوازنة.

الجدول ١- تأثير المعادلات المختلفة على متوسط التعريفة في بعض الدول العربية

الدولة	متوسط التعريفة	تأثير معادلة مجموعة العشرين	تأثير معادلة الولايات المتحدة	تأثير معادلة الاتحاد الأوروبي
مصر	٥٨	١٧	١٢	١٩
تونس	١٠٧	٦٦	٤٣	٧٤
المغرب	٤٣	٢٨	٢٠	٣١
البحرين	٢٧	١٨	١٤	٢٢
قطر	١٨	١٢	٩	١٤
سلطنة عمان	٢١	١٤	١٠	١٦
الكويت	٦٨	٤٥	٢٩	٥٠
الأردن	١٧	١٢	٩	١٣
المملكة العربية السعودية	٥,٦	٥,٤	٤	٥,٥
الإمارات العربية المتحدة	١٩	١٣	١٠	١٥

المصادر: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية: WTO, Goods schedules of commitments.
مصر: بيانات مصلحة الجمارك المصرية، إصدار عام ٢٠٠٤.
بقية الدول: WTO, Consolidated Tariff Schedules Database, June 2006.

تأثير المعادلات على متوسط التعريفة في بعض الدول العربية

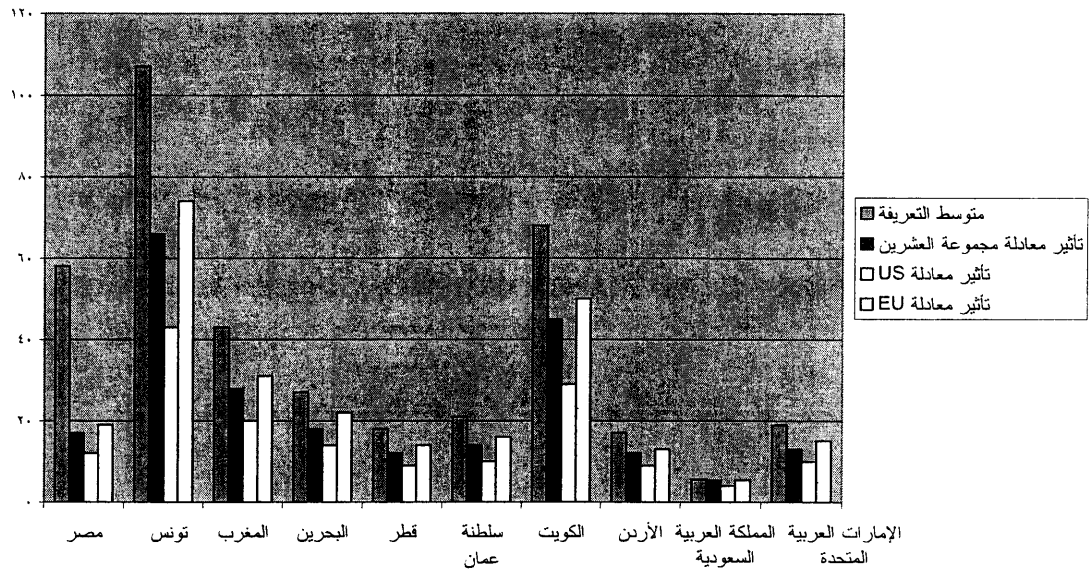

يتضح من الجدول ١ ما يلي:

إن معادلة الخفض المقترحة من جانب الاتحاد الأوروبي أقل تأثيراً على متوسط التعريفة في الدول العربية الأعضاء، تليها المعادلة المقترحة من جانب مجموعة العشرين ثم المعادلة المقترحة من جانب الولايات المتحدة ذات التأثير الأعلى.

وكمثال، بالنسبة إلى تونس التي لديها أعلى متوسط تعريفة بين الدول العربية الأعضاء، ستخفض بنسبة ٣٠ في المائة باستخدام المعادلة المقترحة من جانب الاتحاد الأوروبي و٣٨ في المائة باستخدام المعادلة

المقترحة من جانب مجموعة العشرين و٦٠ في المائة باستخدام المعادلة المقترحة من جانب الولايات المتحدة.

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية التي لديها أدنى متوسط تعريفة بين الدول العربية الأعضاء، ستخفض بنسبة ٢ في المائة باستخدام المعادلة المقترحة من جانب الاتحاد الأوروبي و٣,٥ في المائة باستخدام المعادلة المقترحة من جانب مجموعة العشرين و٢٨ في المائة باستخدام المعادلة المقترحة من جانب الولايات المتحدة.

الجدول ٢- أثر مقترحات النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية على متوسط تعريفات بعض الدول العربية

الدولة	متوسط التعريفة المربوطة	متوسط التعريفة المطبقة	التعريفة المربوطة ١٥	التعريفة المطبقة ١٥	التعريفة المربوطة ٢٠	التعريفة المطبقة ٢٠	التعريفة المربوطة ٢٥	التعريفة المطبقة ٢٥	التعريفة المربوطة ٣٠	التعريفة المطبقة ٣٠	التعريفة المربوطة ٣٥	التعريفة المطبقة ٣٥	التعريفة المربوطة ٤٠	التعريفة المطبقة ٤٠
المملكة العربية السعودية	١٠	١٠	٥,٥	٥,٥	٦,٢	٦,٢	٦,٧	٦,٧	٧,١	٧,١	٧,٤	٧,٤	٧,٦	٧,٦
عُمان	٤,٩	٥,٧	٤,١	٦,٥	١٣,٣	٤,١	٧	٤,٢	٧,٥	٤,٢	٧,٨	٤,٢	٨,١	٤,٢
المغرب	٢٦,٤	١٠,٩	٩,٧	١٣,٣	١١,١	١٥,٣	١٢,٣	١٧	١٣,٣	١٨,٥	١٤,٢	١٩,٩	١٤,٩
قطر	٤,٩	٧,١	٤,٧	٨,١	٤,٨	٨,٩	٤,٨	٩,٥	٤,٨	١٠	٤,٨	١٠,٤	٤,٨
الأردن	١٠	٦,٦	٤,٤	٧,٦	٥	٨,٤	٥,٥	٩	٥,٩	٩,٥	٦,٢	١٠	٦,٥
الكويت	٤,٩	١٣	٤,٩	١٦,٧	٤,٩	٢٠	٤,٩	٢٣	٤,٩	٢٥,٩	٤,٩	٢٨,٦	٤,٩
تونس	٢٢,٥	٩,٩	٨,٨	١٢	١٠,٥	١٣,٨	١١,٩	١٥,٣	١٣	١٦,٦	١٣,٩	١٧,٧	١٤,٦
البحرين	٤,٩	٨,٥	٤,٥	١٠,١	٤,٥	١١,٥	٤,٥	١٢,٦	٤,٥	١٣,٥	٤,٥	١٤,٣	٤,٥
الإمارات العربية المتحدة	٤,٩	٦,٨	٤,٧	٧,٧	٤,٨	٨,٤	٤,٨	٨,٩	٤,٨	٩,٤	٤,٨	٩,٧	٤,٨
مصر	١٢,٥	٩	٦,٧	١٠,٨	٧,٦	١٢,٣	٨,٢	١٣,٥	٨,٧	١٤,٦	٩,٢	١٥	٩,٦

المصادر: CTS release 8 June 2006.
IDB release 16 June 2006.
WTO, Secretariat simulation, 30 May 2006.

يتضح من الجدول ٢ ما يلي:

كلما ارتفعت قيمة المعامل انخفضت نسبة التخفيض الناتجة عن تطبيق معادلة التخفيض على مستوى متوسط كل من التعريفة المربوطة والتعريفة المطبقة. ويلاحظ من الجدول السابق أنه على مستوى التعريفة المطبقة، تعد المغرب وتونس ومصر من أكثر الدول التي سوف تتأثر من تطبيق معادلة التخفيض، إذ تتراوح نسبة التخفيض على مستوى متوسط التعريفة المطبقة لهذه الدول على التوالي ما بين ٦٣ و٤٣ في المائة، و٦٠,٨ و٣٥ في المائة، و٤٦,٥ و٢٣ في المائة في حالة استخدام قيمة للمعامل تتراوح بين ١٥ و٤٠.

أما بالنسبة إلى الدول التي يتسع فيها الهامش بين التعريفة المربوطة والتعريفة المطبقة، فيلاحظ أن الأثر على متوسط التعريفة المطبقة يكاد يكون معدوماً كما هو الحال بالنسبة إلى دول مثل عُمان، وقطر، والكويت، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة.

أثر تطبيق المعادلة السويسرية بقيم مختلفة للمعامل على متوسط التعريفة المربوطة والمطبقة بالدول العربية